

Distr.: General
15 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة آل ثاني (قطر)
فيما بعد: السيد عبد العزيز (مصر)

المحتويات

البند 111 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-14409 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15:00.

وطنية لمكافحة الإرهاب تقوم على الوقاية والحماية والأمن والاستجابة،
ستكمل استراتيجيته الوطنية لمنع التطرف العنيف لعام 2018.

5 - وقالت إن لبنان مصمم على أن يرى المحكمة الخاصة بلبنان تتجز أعمالها في عام 2022، وهو ممتن للأمم المتحدة والبلدان التي دعمت المحكمة منذ إنشائها. وختمت كلمتها قائلة إن العدالة أساسية لتعزيز المساءلة، وإغاثة الضحايا وأسرهم، ووضع حد للإفلات من العقاب.

6 - السيدة بيتاتشو بيرهانو (إثيوبيا): قالت إن هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية أبرزت مخاطر الإرهاب التي عانت منها بعض البلدان، بما فيها بلدها، لوقت طويل. وفي عام 2001، غيرت إثيوبيا تغييرا جذريا الطريقة التي تدير بها الهجرة والمعاملات المالية والتجارة وجميع التفاعلات الأخرى داخليا وبين الدول. إلى جانب ذلك، استحدثت عددا من الإجراءات الرادعة والعقابية لمكافحة الإرهاب.

7 - ومضت تقول إن الإرهاب عمل إجرامي لا يمكن تبريره بأي سبب. وفي غياب تعريف متفق عليه عالميا، تظل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته الوثيقة التوافقية الوحيدة التي تعرّف هذه الجريمة.

8 - وأضافت قائلة إن مما يؤسف له أن التعاون الذي يحقق منافع متبادلة في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية المحلية والإقليمية لم يتحقق بعد. وعلى الرغم من أن كل دولة من الدول مسؤولة في المقام الأول على تحديد الأعمال الإرهابية التي تهدد أمنها والتصدي لها، فمن الضروري أن يكون هناك نظام متوازن للتعاون الدولي لا يكيل بمكيالين. ويجب أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للتجربة والقرارات الفردية لكل بلد ومنطقة على حدة.

9 - واسترسلت قائلة إن إثيوبيا اتخذت تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته عن طريق سن قوانينها المحلية واستعراضها دوريا، من أجل الاستجابة للطابع الدينامي للإرهاب والوفاء بالالتزامات ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أن حكومة بلدها اعتمدت أيضا اتفاقيات ذات صلة في مجال مكافحة الإرهاب وأحرزت تقدما في مجال الأمن المالي. وختمت بيانها بالقول إن إثيوبيا، اعترافا منها بأوجه القصور الاستراتيجية التي حددها التقييم الوطني للمخاطر في عام 2016، قامت بتحديث قوانينها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تمثل الآن لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

10 - السيد ميخائيلوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يؤيد نتائج الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

البند 111 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/76/201)

1 - السيدة مدلي (لبنان): قالت إن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من حيث تفاقم المظالم وأوجه عدم المساواة، التي تسعى الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة إلى استغلالها، قد ازداد حدة نتيجة لأوجه التفاوت المرتبطة بإمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على الصعيد العالمي؛ ومن هنا تأتي أهمية النهج الشامل لمنع ومكافحة التهديد الإرهابي المنصوص عليه في الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي يعزز كل منها الآخر. وأضافت أن لبنان يرحب باعتماد الاستعراض السابع للاستراتيجية بتوافق الآراء وهو ملتزم بتنفيذه. ولدى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، من الضروري تشجيع مجتمعات لا يهتمش فيها أحد، وتعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين المرأة والشباب، واحترام حقوق الإنسان، وحل النزاعات التي طال أمدها من خلال زيادة التعاون والتضامن الدوليين.

2 - ومضت تقول إن لبنان يعرب، في خضم أزمة مالية واجتماعية وإنسانية، عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة والجهات الشريكة الدولية. وقالت إن وفد بلدها يتوجه بالشكر إلى البلدان التي قدمت الدعم لقوات لجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية، التي تضررت بشدة من الأزمة الحالية، والتي ساعدت على تخفيف العواقب الإنسانية على السكان.

3 - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها تدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية، أينما ارتكبت. وأوضحت أنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال مساواته بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي أو ممارسة تقرير المصير، وهو حق متجذر في القانون الدولي.

4 - واستطردت قائلة إن لبنان اعتمد قائمة وطنية علنية للإرهابيين تماشيا مع قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، إلى جانب ضوابط لتنفيذ متطلبات تجميد الأصول المرتبطة بهذا الإجراء. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت هيئة التحقيق الخاصة - وهي وحدة استخبارات مالية لبنانية يتمثل دورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - توجيهات بشأن تنفيذ التدابير المالية ذات الصلة بقراري مجلس الأمن 1267 (1999) و 1373 (2001). ويقوم لبنان بإعداد استراتيجية

15 - واستطرد قائلاً إن مما يثير القلق أيضاً أن تفرض بعض الدول مفاهيم غير توافقية، مثل "مكافحة التطرف العنيف" أو "النظام القائم على القواعد". فهذا يضعف الأساس القانوني الدولي للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وقد يؤدي إلى تشتته. وختم كلمته بالقول إنه يحسن بالدول الأخرى أن تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساس النظام القائم على القواعد.

16 - السيد لاکوموف (أوكرانيا): قال إن الأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً في الجهود العالمية الرامية إلى قمع الإرهاب الدولي وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار 291/75 بشأن الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي تؤكد فيه من جديد احترامها لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتركز على معالجة الأسباب الجذرية لانتشار الإرهاب والظروف المؤدية إليه، وتسعى إلى تعزيز قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

17 - ومضى يقول إن أوكرانيا لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأشار إلى أن المجلس اتخذ، بمبادرة منه، القرار 2341 (2017)، وهو أول قرار على الإطلاق بشأن حماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

18 - واسترسل قائلاً إن أوكرانيا، بوصفها أحد مقدمي قرار الجمعية العامة 165/72 بشأن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، وأيضاً بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، تبقى متضامنة مع ضحايا الإرهاب وتتواصل الدعوة إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان الواجبة لهم ولحرياتهم، إلى جانب تعافيهم وقدرتهم على الصمود. ويجب تقديم جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها وموجهيها ورعاتها، أياً كانوا، إلى العدالة. ومما يؤسف له أن بعض البلدان قد جعلت الإرهاب جزءاً من سياساتها الحكومية، وهو ما أدى بالفعل إلى انتهاكات صارخة للقانون الدولي. فقد تسببت محاولة ضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، والنزاع المسلح الدائر في منطقة دونباس، وما يتصل بذلك من احتلال روسيا للأراضي الأوكرانية ذات السيادة، بالفعل في إلحاق أضرار لا يمكن جبرها بالشعب الأوكراني، وهو ما أسفر عن وقوع آلاف الضحايا في صفوف المدنيين، وتشرد ما يقرب من مليوني شخص داخلياً.

19 - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الروسي، باستخدامه الإرهاب أداة من أدوات عدوانه المختلط على أوكرانيا، انتهك معظم الالتزامات الأساسية القائمة بموجب الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات

الإرهاب. وعلى الرغم من تباين الآراء بشأن جوانب معينة من مكافحة الإرهاب، أمكن الحفاظ على توافق الآراء بشأن الاستراتيجية وركائزها الأربع. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده المشتركة وأن يضع أحكام الاستراتيجية موضع التنفيذ. وأضاف أن الاتحاد الروسي يواصل الدعوة إلى إنشاء جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب، تشارك فيها جميع الدول وتضطلع فيها الأمم المتحدة بدور تنسيقي رائد، استناداً إلى القانون الدولي والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، دون تسييس أو كيل بمكاليين. ويؤيد الاتحاد الروسي بنشاط عمل مكتب مكافحة الإرهاب، الذي يتيح إمكانيات واسعة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

11 - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء شددت، في الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على مشكلة تزويد المنظمات الإرهابية بالأسلحة. ولا تزال الجماعات الإرهابية في أنحاء مختلفة من العالم تحصل على الأسلحة من رعاة خارجيين، مما يمكنها من تحدي القوات المسلحة للدول. ويجب أن تولي الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والمجتمع الدولي ككل اهتماماً كبيراً لهدف تعطيل نقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

12 - ومضى يقول إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يزالون يمثلون مشكلة ملحة. إذ تحول تنظيم الدولة الإسلامية، بعد هزيمته، إلى شبكة واسعة من الخلايا السرية التي ما زالت فروعها تتمدد في جميع أنحاء العالم. ويؤدي مقاتلون إرهابيون أجانب سابقون عادوا إلى بلدانهم الأصلية أو ذهبوا إلى أماكن أخرى، دوراً محورياً في هذا التطور. وهم يستغلون استمرار الاختلافات في الرأي داخل المجتمع الدولي بشأن كيفية التصدي للإرهاب، وعدم اعتماد جميع الدول، على الصعيد الوطني، تدابير قانونية ملائمة وتدابير مناسبة لإنفاذ القانون.

13 - وقال إنه لمواجهة خطر تنظيم القاعدة، الذي لا يزال يتمتع بإمكانيات عسكرية ومالية وتكنولوجية كبيرة، من الضروري إقامة تعاون وثق ويتسم بحسن النية بشأن مسائل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين وتبادل المعلومات في الوقت المناسب عن تحركات الإرهابيين.

14 - وأردف قائلاً إنه ينبغي للملاحقة الجنائية أن تستند إلى مبدأ "التسليم أو المحاكمة"، من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في ضمان عدم إفلات الإرهابيين من العقاب. وقال إن وفد بلده لا يتفق مع ميل الدول الغربية إلى إعطاء الأولوية لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ويراعي المنظور الجنساني إزاء جوانب من مكافحة الإرهاب أو المسائل المتعلقة بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، على حساب مبدأ المساءلة.

23 - واسترسل قائلاً إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية الـ 19، تشكل إطاراً هاماً لمكافحة الإرهاب، يجب أن يعامل تنفيذه على أنه أولوية، وأن يحظى بدعم سياسي قوي وأن تخصص له موارد كافية. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة الفقر وأوجه عدم المساواة وانعدام الآمال والتمييز الاجتماعي والاقتصادي، وكلها تمثل أسباباً جذرية للإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على منع الأعمال الإرهابية بما يمتثل للقانون المحلي والقانون الدولي. فاستقرار البلدان المعنية ومصداقية مؤسساتها وحماية العقد الاجتماعي على المحك.

24 - وختم كلمته بالقول إن الكاميرون ترحب بقرار إنشاء يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات للوقاية، وتحديد استراتيجيات منسقة وفعالة لمكافحة الإرهاب، وبناء القدرات في هذا المجال.

25 - السيد كايالار (تركيا): قال إن وفد بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويُجِّدُ ذكرى جميع ضحاياه. وأضاف أن الإرهاب ما زال أحد أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. فهو يعوق التنمية المستدامة للمجتمعات ورفاهها، ويشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. وجميع الأعمال الإرهابية غير مبررة، أيا كانت دوافعها أو المكان أو الزمان الذي ترتكب فيه أو الجهة التي ترتكبها. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة عرقية، وينبغي الامتناع عن هذا الربط.

26 - ومضى يقول إن تركيا تتصدر الصفوف منذ سنوات في مكافحة المنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب ومنظمة فتح الله غولن الإرهابية. وما فتئت هذه الجماعات وغيرها تعمل عبر الحدود الوطنية، وتدير معسكرات تدريب، وتحصل على موارد مالية، وتشغل منافذ إعلامية لنشر دعايتها وتمجيد أعمالها في الخارج. ومما يؤسف له إفلات بعض مرتكبي الهجمات الإرهابية والمتواطئين معهم ومموليهم من العدالة واستمرارهم في السفر بحرية.

27 - واسترسل قائلاً إن الدرس البالغ الأهمية في ظل هذه الخلفية، هو أنه لا يمكن لجهود مكافحة الإرهاب أن تنجح بدون زيادة التعاون الدولي على أساس مبدأ "التسليم أو المحاكمة" بغية عدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين. وينبغي ألا يُميَّز بين المنظمات الإرهابية. فمكافحة

مجلس الأمن: إذ قدم الدعم للإرهابيين عن طريق إنشاء المنظمين الإرهابيين العميلتين، جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية المزعومتين؛ ونقل عن قصد أسلحة وذخائر تقليدية إلى شرق أوكرانيا عبر أجزاء غير خاضعة للرقابة من الحدود الأوكرانية - الروسية؛ ولم يتصد لتجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب ونقلهم عن طريق تيسير تجنيد مواطنين روسيين وأجانب في منظمات إرهابية، وتدريبهم في معسكرات تقع في روسيا، وسفرهم دون عوائق إلى أوكرانيا وعودتهم إلى روسيا؛ وشن حملة إعلامية لتلميح صورة الإرهابيين الذين يواصلون، بالتعاون مع القوات المسلحة الروسية، ترويع وقتل السكان المحليين في دونباس وتدمير ما تبقى فيها من بنى تحتية. وختم كلمته بالقول إن مكافحة أنشطة فرادى الإرهابيين والجماعات الإرهابية لا تكفي. بل يجب أيضاً التصدي، على نحو قوي وشامل، للإرهاب الذي ترعاه الدولة.

20 - السيد نينايد (الكاميرون): قال إن الإرهاب يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وللمجتمعات ولمناطق بأسرها. وبالنظر إلى طابعه العابر للحدود الوطنية، يتعين مواجهته بعمل متعدد الأطراف ومتضافر ومتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأوضح أن الإرهابيين يستفيدون من الاختلافات المستمرة في الرأي بين الدول بشأن تعريف الإرهاب.

21 - وأردف قائلاً إنه يجب تحسين التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وقال، في هذا الصدد، إن من الأهمية بمكان أن تتاح إمكانية الوصول السريع إلى بيانات القياسات الحيوية والمعلومات المتوفرة لدى دوائر الاستخبارات عن الأنشطة الإرهابية ومن يشتبه في أنهم إرهابيون وبشأن تمويلهم، إلى جانب المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسمائهم. ويجب إزالة العقبات التي تعترض عملية تبادل المعلومات. ويجب على الدول أن تنفذ قرار مجلس الأمن 2396 (2017) تنفيذاً كاملاً حتى تتمكن أجهزة الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة وسلطات إنفاذ القانون من تلقي المعلومات في الوقت المناسب عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل إنشاء آليات فعالة للاستجابة السريعة.

22 - وأضاف أن أي استجابة في مجال مكافحة الإرهاب يجب أن تأخذ في الاعتبار التداخل بين التطرف العنيف والإرهاب. ومن ثم، يجب أن يكون للتدابير الرامية إلى التصدي للأيديولوجيات الكامنة وراء الحركات المتطرفة العنيفة دور رئيسي في السياسات المحلية لمكافحة الإرهاب.

31 - وأضاف أن تركيا تترك أهمية التمسك بحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب وضرورة ضمان اتساق جميع التدابير المتخذة مع التزاماتها الدولية. ويجب أن تظل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب عن طريق منع التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره مسألة ذات أولوية. وأعرب عن الأمل في أن يحرز تقدم في المفاوضات بشأن وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب.

32 - وختم كلمته بالقول إن وفد بلده يرفض رفضاً قاطعاً الادعاء الموجه ضد تركيا الوارد في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/76/201، الفقرة 8).

33 - السيد البرطي (اليمن): قال إن حكومة بلده تدين بقوة الإرهاب مهما كانت دوافعه. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو جنسية. وإقراراً بالحاجة إلى استجابة دولية حازمة لهذه الآفة الإجرامية، فقد حرص اليمن على الانضمام إلى مجمل الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. وتؤكد حكومته ضرورة الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي على أن تشمل تعريفاً واضحاً وجامعاً يميز بين الإرهاب والحق المشروع في دفع العدوان، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والأعراف الدولية المستقرة.

34 - واسترسل قائلاً إن اليمن يحارب منذ سنوات ضد تنظيم داعش فرع اليمن وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من خلال المواجهة المباشرة وعبر أساليب التوعية بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء. وأشار إلى أن حكومة بلده اعتمدت، في عام 2012، مصفوفة استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتمويله. ولكن لسوء الحظ، أضر الانقلاب الحوثيي بجهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها البلد. ومنظمة الحوثيين جماعة دينية عنصرية متطرفة ترمي بكل القيم العصرية، من الديمقراطية وحقوق الإنسان، عرض الحائط. وهي جماعة تستخدم العنف الذي مزق المجتمع وخلق الكراهية في الشعب، وباعت ولأهها الوطني وتعمل كوكيل لصالح النظام الإيراني وحزب الله. والأعمال الإجرامية التي تقوم بها من قتل ممنهج وأعمال الاختطاف والحصار والأعمال الانتقامية وتدمير المنازل ودور العبادة، هي أعمال إرهابية لا فرق بينها وبين أعمال داعش. وأضاف أنه على الرغم من هذه الحقائق، فإن حكومة بلده ملتزمة بالمرجعيات الثلاث لاتفاق إستكهولم وقدمت تنازلات عديدة في سبيل حقن دماء اليمنيين.

35 - ومضى يقول إنه على الرغم من الأزمة الحالية، فإن حكومة بلده تمكنت من إعادة تشكيل وحدات متخصصة لمكافحة الإرهاب بدعم من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والشركاء الدوليين. وهي

منظمة إرهابية مع الاعتماد في الوقت نفسه على دعم منظمة إرهابية أخرى يقوض الجهود الشاملة لمكافحة الإرهاب.

28 - وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة هي المنبر الرئيسي لتشجيع التصدي بصورة جماعية وملتزمة للإرهاب. وأفاد أن وفد بلده شارك بنشاط في مواصلة تطوير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهو يرحب باعتماد الاستعراض السابع للاستراتيجية بتوافق الآراء، على الرغم من بعض أوجه القصور الجسيمة.

29 - واستطرد قائلاً إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لها آثار مباشرة على أمن تركيا والبلدان الواقعة خارج حدودها. ولن تجد المشكلة طريقها إلى الحل باتخاذ تدابير مؤقتة وغير سليمة قانوناً لمنع عودة هؤلاء المقاتلين. وينبغي ألا تترك مسؤولية احتجازهم المزعوم للجماعات الإرهابية الأخرى. وينبغي للدول الأعضاء أن تتجنب الأعمال التي من شأنها أن تضفي الشرعية على المنظمات الإرهابية الأخرى، حتى ولو كان ذلك ضمنياً وعن غير قصد. ويشكل احتجاز المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مرافق احتجاز غير ملائمة وغير قانونية، ووضع أفراد أسرهم في مخيمات مكتظة، تهديداً أمنياً خطيراً وتحدياً إنسانياً. وتكتسي إعادة بلدان المنشأ المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم، وملاحقتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، حسب الاقتضاء، أهمية رئيسية. وأضاف أن وفد بلده يثني على البلدان التي نفذت عمليات إعادة إلى الوطن، ويحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

30 - وواصل قائلاً إنه تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2178 (2014)، فقد نُقل أفراد يُشتبه في أن لهم صلات بمنظمات إرهابية، دخلوا الأراضي التركية بوسائل غير قانونية، إلى مراكز الترحيل. وأضاف أن أفرقة تحليل المخاطر الموجودة في مطارات ومحطات حافلات مختلفة تؤدي دوراً حاسماً في جهود الوقاية التي يبذلها البلد. وأوضح أن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل هي أيضاً عنصراً أساسياً في نهج حكومة بلده الرامي إلى معالجة الإرهاب من جميع جوانبه. وتقوم تركيا بانتظام باستعراض تشريعاتها تماشياً مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي هي عضو فيها، وتبكييف تدابيرها الإدارية وفقاً لذلك. وأشار إلى وجود صلة واضحة أيضاً بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بالنظر إلى أن تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وبالمهاجرين يشكلان مصدرين إيرادات هامين للجماعات الإرهابية.

الاضطلاع بمسؤوليتها في القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله وحماية السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره.

40 - السيد سيسوك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن مكافحة الإرهاب تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وأضاف أن أعمال الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها لا تتسبب في خسائر في الأرواح وفي تدمير الممتلكات فحسب، بل تعوق أيضا التقدم الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

41 - ومضى يقول إن وفد بلده يعيد التأكيد على دعمه الثابت للجهود والتدابير العالمية الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، التي يجب أن تمتثل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن تحترم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

42 - وتابع قائلاً إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعمل بانتظام على تحسين قانونها المحلي امتثالاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. إذ أدرجت في قانونها الجنائي أعمال الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بوصفها جرائم خطيرة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من هيئات الأمم المتحدة، نظمت عدداً من حلقات العمل والحلقات الدراسية من أجل زيادة الوعي بالإرهاب الدولي على الصعيدين الوطني والمحلي.

43 - وأردف قائلاً إنه من أجل زيادة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، فإن التبادل المنتظم للتجارب والخبرات وأفضل الممارسات يكتسي أهمية خاصة، ولا سيما بالنسبة لبناء القدرات الوطنية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات المسؤولين والسلطات في أقل البلدان نمواً، بطرق منها وضع مجموعات أدوات في مجال مكافحة الإرهاب ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

44 - واستطرد قائلاً إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة محبة للسلام، تعيد تأكيد التزامها الراسخ بتعزيز ودعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. بيد أن هذه الجهود ستظل صراعاً شاقاً ما لم تستند من دعم دولي فعال. وختم كلامه بالقول إن وفد بلده، من ثم، ممتن لجميع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية لدعمها وتعاونها المستمرين.

45 - السيدة علي (ملديف): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأضافت أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تعمل حالياً على تعزيز دورها في مكافحة الإرهاب في جميع مناطق سيطرة الحكومة. وختم كلامه بالقول إن وفد بلده يدعو الشركاء الدوليين والإقليميين إلى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم لحكومة بلده، وكذا توسيع أطر التعاون والتنسيق في مجال تبادل المعلومات، وخاصة تلك المتعلقة بحركة الجماعات الإرهابية عبر الحدود.

36 - السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب، ازدادت الأعمال الإرهابية بمرور الوقت، وهو ما يشكل خطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن أزمة أفغانستان قوضت مصداقية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

37 - ومضى يقول إنه ينبغي ألا يساء استخدام مكافحة الإرهاب في السعي إلى تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وإلى الهيمنة. وأضاف أن جهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها المجتمع الدولي لم تحقق أي نتائج لأن بعض البلدان تعمل باستمرار لخدمة مصالحها الخاصة بذريعة مكافحة الإرهاب.

38 - واسترسل قائلاً إنه يجب على الأمم المتحدة ألا تسمح بأن تستغل بلدان معينة مكافحة الإرهاب، بل يجب عليها أن تكفل تماشي الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أيضاً تجنب الكيل بمكيالين، لأن من شأنه أن يسبب مواجهات بين الدول الأعضاء ويدمر مصداقية التعاون في جهود مكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين ممارسة بعض الدول التي تنهزم تسعفاً دولاً أخرى بأنها "دول راعية للإرهاب"، وتصمُ الكفاح التحرري الوطني من أجل تحقيق الاستقلال والسلامة الإقليمية بكونه "أعمالاً إرهابية"، وتصف التدابير العادلة الرامية إلى منع الإرهاب بأنها "انتهاكات لحقوق الإنسان".

39 - واستطرد قائلاً إن موقف حكومة بلده الثابت والمبدئي هو معارضة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومعارضة أي دعم له. وأفاد أن حكومة بلده اعتمدت وتعزز باستمرار تدابيرها في مجال مكافحة الإرهاب من أجل ضمان الأمن الوطني وحماية الأرواح والممتلكات من الهجمات والتهديدات الإرهابية بجميع أشكالها. وبغية الإسهام بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء عالم يسوده السلام والاستقرار ويخلو من الإرهاب، انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وهي تقي بالتزاماتها بحسن نية. وختم بيانه قائلاً إن حكومة بلده ستواصل

الدولي. ويجب على الدول أيضا أن تكفل ألا تصرف تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 الانتباه عن مكافحة الإرهاب الدولي.

50 - واسترسل قائلا إن السلطات الهايتية، رغم أن البلد لا يتأثر مباشرة بالإرهاب الدولي، تشعر بقلق بالغ إزاء هذا التهديد. وتعاين هايتي، منذ أكثر من عامين، من أعمال اللصوصية، بما في ذلك الاعتقالات والاختطافات، التي تعادل الأعمال الإرهابية، لأن أهدافها متطابقة تقريبا، وهي إضعاف مؤسسات الدولة وتقويض الديمقراطية والحقوق الأساسية. وردا على ذلك، اعتمدت السلطات الوطنية تدابير تشريعية أكثر صرامة، وأنشأت مؤسسات جديدة لتعزيز الأمن، ووطدت القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية. وخنم بيانته بالإشارة إلى أن استعادة النظام العام تمثل أولوية قصوى لرئيس الحكومة الحالي، وشرطا لا غنى عنه لإجراء انتخابات وطنية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

51 - السيد مينيرو (الأرجنتين): قال إن هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية مثلت نقطة تحول رئيسية في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، وإن قرار مجلس الأمن 1373 (2001) أصبح يشكل أساس العمل الذي ستضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وجميع المشاركين بنشاط في مكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى أن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، والكرامة الإنسانية، والتعايش السلمي، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الضروري اعتماد نهج متكامل وتعاوني ومتعدد الأبعاد لمكافحة هذه الآفة.

52 - ومضى يقول إن الأرجنتين عانت مباشرة من الإرهاب الدولي إذ وقعت ضحية لاعتداءين خطيرين جدا في بوينس آيرس: ضد السفارة الإسرائيلية في عام 1992 وضد الرابطة المشتركة اليهودية الأرجنتينية في عام 1994. وقال إن هذه التجربة أكدت من جديد اقتناع حكومة بلده بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

53 - وأعرب عن ترحيب الأرجنتين باعتماد الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي يبرز التقدم المحرز منذ عام 2001 والتحديات العديدة التي لا تزال قائمة. وأضاف أن حكومة بلده تسعى إلى توخي التوازن لدى تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد عززت قوانينها لضمان حصول ضحايا الإرهاب على حقوق وضمانات من قبيل خدمات المشورة، والتمثيل القانوني والحماية واللجوء إلى العدالة.

تتطلب اعتماد نهج متعدد الأوجه من أجل التغلب على الأيديولوجيات التي تغذي هذه الأعمال المتطرفة.

46 - وواصلت قائلة إن حكومة بلدها، لكي تتصدى للتهديد الذي يشكله التطرف العنيف على الاقتصاد الهش للبلد القائم على السياحة، أصدرت قوانين تهدف إلى منع الإرهاب وتمويله وأنشأت مركزاً وطنياً لمكافحة الإرهاب يمثل مركز التنسيق الوطني في جميع المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأشارت إلى أن سفر أي ملديفي للقتال في حروب على أرض أجنبية يشكل جريمة خطيرة. وقالت إن الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته تستخدم نهجاً يشمل المجتمع بأسره، وتهدف إلى بناء مجتمع أكثر تماسكاً وقدرة على الصمود، وإلى معالجة سوء الفهم والوصم عن طريق تعزيز التضامن ومكافحة خطاب الكراهية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال الحوار الشامل للجميع. وتسعى الاستراتيجية كذلك إلى تمكين الشباب من خلال التعليم وإلى توفير الفرص لهم لكي يحققوا إمكاناتهم الحقيقية.

47 - وأفادت بأن حكومة بلدها تعمل عن كثب، على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء القدرات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في المنطقة. وهي تشارك أيضا في مشاورات بشأن خريطة طريق لإنشاء شبكة إقليمية لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

48 - واختتمت كلمتها قائلة إن ملديف، بوصفها بلداً يحدد فيه الدين الإسلامي معظم جوانب الحياة والثقافة، تنتهج دوما سياسة معتدلة ومفتحة. ولا مكان للكراهية والعنف في الإسلام.

49 - السيد بانيني (هايتي): قال إن الإرهاب الدولي والتطرف العنيف يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، ولسيادة القانون وللديمقراطية وحقوق الإنسان. وأضاف أن هايتي تدين الإرهاب الدولي، والأيديولوجيات التي تنتشر التعصب والتطرف، بجميع أشكالهما ومظاهرها، وهي مصممة على المشاركة في جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. وأردف قائلا إن من الواضح أن التدابير المعتمدة حتى الآن لم تسفر عن النتائج المرجوة، على الرغم من وجود العديد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، سواء ذات النطاق العالمي أو الإقليمي. وبالإضافة إلى الدوافع المرتبطة عادة بالإرهاب، ينبغي أيضا اعتبار الفقر والبطالة من الأسباب الكامنة وراء الأعمال الإرهابية. ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي متعددة الأبعاد ويجب أن تستهدف الاتجار بالمخدرات والإثراء غير المشروع والتهرب والفساد، وهي مصادر هامة لتمويل الإرهاب

الأحيان. ومن شأن أي هجوم إرهابي في بلد ما أن يؤدي إلى زعزعة استقرار السوق في منطقة بأكملها. وهو يثير مشاعر كراهية الأجانب والارتياح حيالهم، وهو ما يضر بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك يسفر عن تكلفة تراكمية باهظة للاقتصاد العالمي.

58 - وأضاف قائلاً إن الحكومات والسكان يكونون، أثناء فترات النزاع، أكثر استعداداً بكثير للتخلي عن الحقوق الاقتصادية والسياسية والحريات المدنية لينعموا بالسلام والأمن. ويجب ألا تكون مكافحة الإرهاب على حساب هذه الضمانات. فمن الضروري زيادة التعاون الدولي وتحسين إنفاذ القوانين الوطنية والإقليمية. ويجب تحديث التشريعات وإنشاء أجهزة متخصصة لمكافحة الإرهاب الدولي وداعميه الماليين.

59 - واستطرد قائلاً إن زامبيا اتخذت عدداً من التدابير لمنع الإرهاب. إذ اعتمد المجلس الوطني قوانين أكثر صرامة لمكافحة الإرهاب، وبذلت جهود إضافية من أجل ضمان تزويد مركز الاستخبارات المالية، وهو هيئة تنظيمية مستقلة، بما يكفي من الموظفين والتمويل، وتوفير الحوافز اللازمة له من أجل الاضطلاع بمهامه بموضوعية واستقلالية. ويعمل المركز عن كثب مع أجهزة إنفاذ القانون ويركز على منع وكشف غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أصبحت آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعملية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية توديان وظائفهما بالكامل. وأشار إلى أن حكومة بلده تابعت، من خلال (تعديل) قانون مركز الاستخبارات المالية الذي صدر في عام 2020، نتائج تقرير التقييم المتبادل لعام 2019 بشأن زامبيا، التي أشارت إلى ضرورة زيادة تعزيز التشريعات المتعلقة بتحديد هوية العملاء والتحقق منهم، وبالتحويلات البرقية والجزاءات الإدارية. ويسمح القانون المعدل للمركز بأن يرصد على نحو أفضل الأنشطة المشبوهة في الحسابات المصرفية المستخدمة لإخفاء المعاملات التجارية غير المشروعة. وتواصل الحكومة المنتخبة حديثاً حالياً الاضطلاع بعملية تحويلية مدتها خمس سنوات في برنامجها الإنمائي الوطني، بهدف ضمان التنسيق الجيد لاستراتيجيتها في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال والإرهاب الدولي.

60 - وأعرب عن امتنان زامبيا للدعم التقني المستمر الذي تقدمه لها الجهات الشريكة المتعاونة وعن أملها في أن يُقدّم لها المزيد من العون بهدف مساعدتها ومساعدة غيرها من البلدان النامية على تعزيز قدرات جميع المؤسسات ذات الصلة من أجل القضاء على الإرهاب الدولي. ويجب أن تسترشد الجهود باتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. وختم كلامه بالقول إن زامبيا على استعداد للمشاركة

54 - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يثني على اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 لما تقوم به من عمل بشأن تدوين إطار قانوني يتعلق بالإرهاب، ويحث جميع الدول على تكثيف جهودها لتسوية المسائل العالقة. وأفاد أن الأرجنتين صدّقت على 14 صكاً من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي حالياً بصدد التصديق على اتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

55 - واسترسل قائلاً إنه بالنظر إلى الزيادة المثيرة للقلق في خطاب الكراهية وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب التي من شأنها أن تعرض على العنف، من الضروري العمل معاً من أجل توطيد مجتمعات يسودها الاحترام الحق وتكون شاملة للجميع ويُنظر فيها إلى التنوع على أنه إيجابي ومثري، لا على أنه تهديد. وقد أدت الجائحة في العديد من البلدان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والمظالم لدى فئات المجتمع المهمشة. واستخدم المتطرفون العنيفون حالة الاستقطاب هذه لنشر خطاب الكراهية والخطاب العنيف. ولمواجهة هذا التطور، من المهم معالجة الأسباب الجذرية التي تشكل تربة خصبة للإرهاب، وتقوية النسيج الاجتماعي بإشراك جميع قطاعات المجتمع.

56 - وواصل قائلاً إن الأرجنتين تؤكد من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب بوصفها ركيزة للنظام المتعدد الأطراف ومنظمة ذات عضوية عالمية وتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وختم بيانه بالقول إن الأرجنتين تؤيد أنشطة مكتب مكافحة الإرهاب وتشدد على أهمية دوره في مساعدة الدول من خلال برامج لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب.

57 - السيد لونغو (زامبيا): قال إن بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافع مرتكبيه أو طبيعتهم أو مركزهم. وأضاف أن وفد بلده، بينما يشير إلى أن الوفيات المرتبطة بالإرهاب انخفضت للسنة الخامسة على التوالي في عام 2019، وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020، فإنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء تأثير الإرهاب الدولي على الاقتصاد. وكثيراً ما يؤدي هجوم إرهابي يدمر البنى التحتية المادية الحيوية ورأس المال البشري إلى تعطيل القطاعات الهامة التي تنتج السلع والخدمات الأساسية. وتجد السلطات المحلية نفسها مضطرة إلى تحويل موارد تشتد الحاجة إليها لإصلاح الهياكل العامة المتضررة وتعزيز الأمن الداخلي. فالإرهاب يسبب قلقاً وخوفاً واسعاً النطاق وله أثر غير مباشر يصعب تمييزه في بعض

ببشاطر في المؤتمر الرفيع المستوى المقترح عقده تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل صياغة استجابة منظمة مشتركة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره من جانب المجتمع الدولي.

61 - السيد هوليس (المملكة المتحدة): قال إن خطوات هائلة قطعت، خلال السنوات العشرين التي انقضت منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الرهيبة، في مجال التصدي للتهديد الإرهابي العالمي. إذ تدهور تنظيم القاعدة، وهُزم تنظيم داعش على الأرض في سوريا والعراق. وكان للتنسيق والتعاون الدوليين أهمية قصوى بالنسبة لهذا النجاح. وأضاف في هذا الصدد أن وفد بلده يرحب باعتماد الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال خطر الإرهاب مستمرا في التطور.

66 - تولى السيد عبد العزيز (مصر)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

67 - السيد أدوم (كوت ديفوار): قال إن القارة الأفريقية واجهت في السنوات الأخيرة عددا متزايدا من الهجمات الإرهابية القاتلة، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التي استهدفت المدنيين والقوات المحلية والدولية، بما يشمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وكانت كوت ديفوار، منذ الهجوم الوحشي الذي ارتكب في 13 آذار/مارس 2016 في غراند باسام، هدفا لأعمال إرهابية متكررة على طول حدودها الشمالية مع بوركينا فاسو ومالي.

62 - ومضى يقول إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أجرت، في عام 2019، ثاني زيارة تقييمية لها إلى المملكة المتحدة. وأفاد أن وفد بلده أطلع كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على تقرير الزيارة من أجل تشجيع المناقشة وتبادل أفضل الممارسات. وأشار إلى أنه لا يمكن لأي بلد أن يكافح الإرهاب بمفرده، وقال إن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء الأخرى على العمل مع المديرية التنفيذية لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها المجتمع الدولي.

68 - ومضى يقول إن السلطات الإفوارية اتخذت، ردا على ذلك، عددا من التدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الوطني، قامت حكومة بلده بتعديل قوانينها المتعلقة بقمع الإرهاب، في عام 2015، وبغسل الأموال وتمويل الإرهاب، في عام 2016. وفي عام 2018، أدرجت كوت ديفوار في القانون الوطني أحكاما تتناول مسائل تتصل بتمويل الإرهاب وتنظيم الإرهابيين للسفر، وفقا لقرار مجلس الأمن 2253 (2015). وبالتعاون مع فرنسا، افتتحت أكاديمية دولية لمكافحة الإرهاب في جاكفيل، على بعد عدة كيلومترات من أبيدجان، للمساعدة في بناء قدرات الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب.

63 - واسترسل قائلا إن الهجوم المروع الذي نفذه في كابول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، أظهر أن الطريق ما زال طويلا أمام الجهود المبذولة لمواجهة خطر الإرهاب. ويجب ألا يسمح أبدا بأن تصبح أفغانستان قاعدة للإرهاب مرة أخرى. ويجب عدم إغفال انتشار الإرهاب في أماكن أخرى من العالم، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويجب مواصلة معالجة أسبابه الجذرية.

69 - واسترسل قائلا إن كوت ديفوار انضمت إلى آليات مكافحة الإرهاب التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتجمع مبادرة أكرا، التي بدأت في عام 2017، بين كوت ديفوار وغانا وبنين وتوغو وبوركينا فاسو ومالي من أجل تبادل المعلومات والتعاون بشأن العمليات العسكرية العابرة للحدود. وكوت ديفوار طرف أيضا في 19 صكا لمنع الإرهاب الدولي وتشارك بنشاط في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن كوت ديفوار وقعت، في 3 حزيران/يونيه 2021، على مذكرة تفاهم مع مكتب مكافحة الإرهاب في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وهو ما من شأنه أن يساعد في منع وكشف الجرائم الإرهابية عن طريق استخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وسجل أسماء الركاب.

64 - وواصل قائلا إن العلم والتكنولوجيا جعلتا من الممكن إسءاء استخدام الإنترنت لتجنيد الإرهابيين، وتغذية نزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب، والدعاية الإرهابية، وتمويل الإرهاب والتخطيط للهجمات الإرهابية. ويجب على الدول أن تواصل استخدام العلم والتكنولوجيا لتشكيل سياساتها وإجراءاتها وأن تظل مرنة في استجاباتها للاتجاهات المستجدة في الإرهاب والتطرف العنيف.

65 - واستطرد قائلا إن التعاون الدولي الشامل ذو أهمية كبرى. ويجب على البلدان أن تعمل معا عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومع المجتمع المدني لاستخدام جميع الأدوات

- 70 - وختم بيانه قائلًا إن وفد بلده يدعو إلى مزيد من التضامن والتعاون الدوليين من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمواجهة التحديات التي تعترض السلم والأمن والتنمية المستدامة، ومن أجل منع انتشار الإرهاب.
- 71 - السيدة فيالوبوس برينيس (كوستاريكا): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع مظاهره والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بغض النظر عن دوافعه. فالإرهاب يشكل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين ويجب عدم التسامح معه؛ بيد أن الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته يجب أن تكون ممتثلة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.
- 72 - وأشارت إلى أن تدابير مكافحة الإرهاب المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي يجب أن تتضمن منظوراً جنسانياً، مع مراعاة الآثار التي تلحقها بالنساء والرجال جميع البرامج والسياسات والقوانين ذات الصلة على جميع المستويات. وعندما يتم تمكين المرأة على النحو الواجب، فإنها تؤدي دوراً أساسياً في منع التطرف العنيف والإرهاب. ويمكن معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب - وهي عدم المساواة والتمييز والإقصاء - من خلال خطط وسياسات شاملة.
- 73 - ومضت تقول إن من شأن اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب أن تمثل أنسب إطار قانوني لضمان فعالية التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي والقضاء عليه. وهناك صكوك دولية وإقليمية عديدة لمكافحة الإرهاب، ولكن لا يوجد حتى الآن أي تعريف للإرهاب، ويمكن أن يسبب هذا حالة من الغموض ويؤدي إلى حدوث انتهاكات. ومن شأن عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة أن يمكن من اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بهذه الاتفاقية من أجل توفير استجابة دولية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.
- 74 - واسترسلت قائلة إنه على الرغم من تحديث استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في استعراضها السابع، وإبراز الدول الأعضاء، بصفة عامة، ضرورة احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، لا يزال عدد من الجوانب بحاجة إلى مزيد من التفتيح. وعلى نحو ما أعرب عنه الأمين العام في تقريره عن الإرهاب وحقوق الإنسان (A/76/273)، لا تزال بعض تدابير مكافحة الإرهاب والطرق التي تتخذ بها، تثيران شواغل تتعلق بحقوق الإنسان. ويجب إدراج منظور حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يقر بما يبذله مكتب مكافحة الإرهاب من جهود لتنسيق الإجراءات والتدابير
- من خلال الاستراتيجية؛ ومع ذلك، يجب تخصيص المزيد من الموارد لمسألة حقوق الإنسان.
- 75 - وأعربت عن أسفها لأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية للمساءلة، ولأن أعضاء المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان لا يزالون يتعرضون للاضطهاد والاعتقال بتهمة الإرهاب من أجل منعهم من ممارسة عملهم. وشددت على ضرورة أن تراعي أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب الضحايا وحقوقهم. وقالت إن من شأن شهادتهم أن تساعد في منع تكرار مثل هذه الأفعال.
- 76 - وختمت بيانها بالإعراب عن ترحيب كوستاريكا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الدول الأعضاء من أجل تيسير الامتثال لاتفاقيات مكافحة الإرهاب ذات الصلة وتنفيذها، مشيرةً إلى أن من شأن هذا التعاون، الذي يجب أن يكون متماشياً مع احتياجات البلدان، أن يساعد على وضع حد لإفلات الجناة من العقاب وضمان محاسبتهم.
- 77 - السيد كوبا (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده تدين إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وترفض أي محاولات لربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو شعب أو حضارة محددة. ولا يستبعد أبداً أن تكون جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم المصاعب الاقتصادية والمظالم الاجتماعية، التي تمثل أسباباً جذرية للإرهاب. والإرهاب أخذ في التطور. ويستغل الإرهابيون الفضاء السيبراني والتكنولوجيات الجديدة لأغراض الدعاية والتجنيد والتمويل. وأشار إلى أن الأشكال والمظاهر الجديدة للأعمال الإرهابية أصبحت لها، على نحو متزايد، دوافع عرقية وإثنية. ومشكلة العود إلى الإجرام آخذة في الازدياد، مع تحول عدد متزايد من النساء وأفراد الأسرة إلى جناة.
- 78 - وأضاف قائلًا إن إندونيسيا اعتمدت تدابير تشريعية بهدف ضمان حماية أفضل لضحايا الإرهاب، بما في ذلك عن طريق الجبر والتعويض. وتستند خطة عمل وطنية بشأن منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومكافحته، اعتمدت في وقت سابق من عام 2021، إلى نهج جامع يُشرك الحكومة والمجتمع. وهي تشمل تدابير للتوقي وتدابير متعلقة بإنفاذ القانون، وتتص على إقامة شراكات وعلى التعاون الدولي، بينما تهدف أيضاً إلى تخفيف الضرر الناجم عن التطرف العنيف وإلى تعزيز حقوق الإنسان، وتمكين الشباب، وإكساب المجتمعات المحلية القدرة على الصمود، وتمكين المرأة، وإدماج المنظور الجنساني، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون.

79 - وأعرب عن أمل إندونيسيا في أن تتمكن المنظمة، من خلال اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من النهوض بدورها الرائد في منع الإرهاب ومكافحته وتيسير تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء عند الطلب. وقال إن وفد بلده مسرور لأن الاستراتيجية المحدثة تتضمن إشارات إلى التهديدات الجديدة والناشئة، بما يشمل إساءة استخدام أشكال التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز اتباع نهج حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، وتحدي العودة إلى الإجرام، وتغذية نزعة التطرف وتجنيب الإرهابيين في السجون. وختم بيانه بالتأكيد على ضرورة وضع خطة شاملة لمنع الإرهاب وتدابير لمكافحته تستند إلى تنفيذ متوازن للركائز الأربع للاستراتيجية.

80 - السيد أيباري (أوغندا): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فالأعمال الإرهابية غير مبررة، بغض النظر عن دوافعها وأياً كان مرتكبوها. وتتطلب مكافحة الإرهاب بصورة مجدية وناجحة تعريفاً شاملاً للإرهاب، كشرط أدنى لعزل الإرهاب وتمييزه عن النضالات الأخرى المشروعة. ويكرر وفد بلده تأكيد أهمية الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ويدعو الدول الأعضاء إلى التعاون في حل المسائل المعلقة.

81 - وأعرب عن تأييد أوغندا قيام مكتب مكافحة الإرهاب بإنشاء مكتب برنامجي لمكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا، وهو ما من شأنه أن يساهم إسهاماً هاماً في مكافحة الإرهاب عن طريق توفير الدعم في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء في المنطقة، وأن يضع ويقدم برامج تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون بناء على طلبها. وقال إن وفد بلده يرحب أيضاً بقيام المكتب بإنشاء مكتب برنامجي إقليمي في نيروبي لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في شرق أفريقيا.

82 - وأكد أن أوغندا تشارك منذ أمد بعيد في مكافحة الإرهاب في البلد وفي المنطقة، سواء في مكافحة جيش الرب للمقاومة، أو ما يسمى بالقوات الديمقراطية المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو حركة الشباب في الصومال. وهي تشعر بالامتنان أيضاً للمجتمع الدولي لدعمه قواتها في هذا الصدد.

83 - السيد كاريو (توغو): قال إن الجماعات الإرهابية موجودة بشكل متزايد في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وقد نوعت داعش والعديد من الجماعات التابعة لها أنشطتها، وكثفت هجماتها ووسعت مناطق نشاطها في منطقة الساحل وعلى طول ساحل غرب أفريقيا. وأشار إلى أن توصيات قمة باو 2020 وقمة نجامينا لعام 2021 يمكن

84 - ومضى يقول إن مكافحة الإرهاب الدولي يجب ألا تكون ذريعة للترويج لأجندات خفية أو الانخراط في ممارسات تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان أو القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب بذل الجهود لضمان المساواة بين الجنسين واحترام الأقليات والأشخاص الضعفاء. وفي التصدي لمشكلة الإرهاب الدولي، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الإصلاحات الرامية إلى تحسين تنسيق واتساق البرامج والمشاريع والأدوات ذات الصلة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يتجنبوا ربط الإرهاب بالدين، ويجب أن يدعموا الإجراءات المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة لتناول جريمة الإرهاب من منظور قانوني، بغية وضع صكوك عالمية لمكافحة الإرهاب.

85 - واستطرد قائلاً إن توغو ملتزمة التزاماً قوياً بدعم بلدان الساحل وغرب أفريقيا، التي تعصف بها التوترات الاجتماعية - السياسية والأمنية التي تغذي انتشار التطرف وخطاب الكراهية. وتستند استراتيجيتها لتلك المنطقة إلى التعاون المتعدد الأطراف لتعزيز الأمن الإقليمي والأقاليمي؛ وتقاسم رؤيتها للسلام؛ ودعم التطبيع السياسي والانتقال الديمقراطي والمصالحة الوطنية من خلال الوساطة؛ ودعم الحوكمة المسؤولة من أجل تحقيق قدر أكبر من الشمول الاجتماعي والسياسي في دول المنطقة.

86 - وأضاف أن توغو على الصعيد الوطني تتعامل مع التهديد الجهادي بجدية كبيرة ولم تتخذ تدابير قانونية واجتماعية وتعليمية لمنع التطرف العنيف ومكافحته فحسب، بل اتخذت أيضاً تدابير أمنية للحماية منه. وكجزء من ميزانيتها العسكرية للفترة 2021-2025، خصصت 1,4 بليون دولار لتحديث قواتها المسلحة وإنشاء وحدة قوات خاصة وقوة لمكافحة الإرهاب تعمل بأحدث المعدات.

87 - وتابع قائلاً إن التغلب على الإرهاب يقتضي كسب معركة التنمية البشرية والاجتماعية. ومن خلال توفير قدر أكبر من الشمول الاقتصادي، تعطي الدول سكانها أسباباً ليصبحوا جزءاً من العملية السياسية والمشاركة كمواطنين في مشاريع البناء الوطنية. ومن المهم

- أن تعمل الدول معا لضمان ألا ينتهي الأمر بأجزاء معينة من العالم إلى العمل كقواعد خلفية أو معسكرات تدريب للجماعات المتطرفة والإرهابية.
- 88 - السيد عبيد (ماليزيا): قال إن ماليزيا تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيًا كان مكان ارتكابه ووقت ارتكابه ومرتكبوه. ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب بطريقة متضافرة، من خلال الأمم المتحدة فضلا عن المبادرات الإقليمية والثنائية. وقال إن وفد بلده يؤيد الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويرحب باعتماد قرار الجمعية العامة 291/75 بتوافق الآراء.
- 89 - وأكد أن ماليزيا تواصل تركيز جهودها الرئيسية لمكافحة الإرهاب على التدابير الوقائية والتوجيهية. وقد عززت إطارها القانوني لتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب البالغ عددها 20 اتفاقية وبروتوكولا، وتتعاون مع سلطات إنفاذ القانون الأجنبية.
- 90 - واستطرد قائلاً إن ماليزيا تشاطر المخاوف من احتمال أن تسفر جائحة كوفيد-19 عن تفاقم خطر الإرهاب المعقد والمتغير بالفعل والذي يتزايد اتخاذه طابعاً محلياً. ويساورها القلق أيضاً إزاء الخطر المتزايد لتغذية نزعة التطرف والتجنيد عبر الإنترنت. وفي الحرب النفسية ضد الإرهاب، دأب المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب على التواصل مع الجمهور، ولا سيما الشباب، من خلال مختلف مبادرات الرسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ولا تزال ماليزيا أيضاً على حذرهما فيما يتعلق بالتهديدات الناشئة المتمثلة في الإرهاب البيولوجي والهجمات السيبرانية ضد الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية.
- 91 - وقال إن القضاء على نزعة التطرف عنصر أساسي في استراتيجية حكومته لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وبين كانون الثاني/يناير 2020 وآب/أغسطس 2021، نُفذ 246 برنامجاً للقضاء على نزعة التطرف لدى الإرهابيين وإعادة تأهيلهم بمشاركة إدارة السجون الماليزية، ونفذ 83 برنامجاً للتوعية المجتمعية بمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء البلد.
- 92 - وأضاف أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أكملت في آذار/مارس 2021 العنصر الافتراضي لزيارتها المختطة لدراسة التقدم الذي أحرزته ماليزيا منذ زيارتها في عام 2006، بما في ذلك وضع إطار متين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة شاملة لإدارة السجون لمكافحة تجنيد الإرهابيين في السجون. وتنتظر ماليزيا في العديد من التوصيات ذات الأولوية الصادرة عن المديرية التنفيذية لمعالجة المسائل المتبقية المثيرة للقلق في مجالات تكنولوجيا
- المعلومات والاتصالات ودور المرأة والبعد الجنساني في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.
- 93 - وذكر أن ماليزيا تتطلع إلى التعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من خلال المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، لعقد حلقة عمل وطنية، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2021، بشأن جمع المعلومات على الإنترنت عن التهديدات الإرهابية والتحقيق في الأعمال الإرهابية ومقاضاة مرتكبيها.
- 94 - وأعرب عن تأييد ماليزيا عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة، من شأنه أن يكون بمثابة سبيل هام للمضي قدماً في التصدي للتحديات التي تعوق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي ألا يكون عقد هذا المؤتمر مرهوناً بوضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وتواصل ماليزيا دعم إنشاء اللجنة فريقاً عاملاً ليضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية، ودعم جميع الجهود المبذولة لحل المسائل العالقة خلال فترة ما بين الدورات.
- 95 - وأشار إلى أن بيان وفد بلده الكامل سيتاح في قسم البيانات الإلكترونية في يومية الأمم المتحدة.
- 96 - السيد عزام (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الجماعات الإرهابية استغلت جائحة كوفيد-19 لابتكار أساليب جديدة للتجنيد والتمويل. ولذلك اتخذت حكومته إجراءات استباقية لمحاصرة انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم وقدمت 250 2 طناً من المساعدة الطبية إلى 136 بلداً. وتدين دولة الإمارات العربية المتحدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه وأيما كان مرتكبوه. وقال إن حكومته تتبع نهجاً شاملاً: فهي تعمل على تعزيز قيم التسامح والتعددية الثقافية، وتسعى إلى التصدي للتطرف قبل أن يتحول إلى تطرف عنيف. وتُشكّل جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة الشباب والنساء، جهات صاحبة مصلحة في مسيرة التنمية الوطنية.
- 97 - ومضى يقول إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك في التحالف الدولي ضد داعش. ومن الضروري أن يبني التحالف على نجاحاته وأن يمنع داعش من إعادة ترتيب صفوفها أو التوسع في مناطق أخرى، مثل أفريقيا. وقد استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة في 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021 اجتماعاً للجنة العليا المكلفة بوضع استراتيجية عربية جديدة لمكافحة الإرهاب تتسق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والمعايير

102 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باختتام الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وعن تطلعه إلى إجراء مناقشات تهدف إلى التوصل إلى تعريف للإرهاب بتوافق الآراء وعقد مؤتمر بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

103 - السيد مون دونغ كيو (جمهورية كوريا): قال إنه لا يمكن التسامح مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أو تبريره. وأكد أن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لوجود صوت قوي واحد ضد الإرهاب، على نحو ما أظهره اعتماد قرار الجمعية العامة 291/75 بشأن الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، ويكرر تأكيد دعمه الثابت للدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة وأجهزتها في أنشطة مكافحة الإرهاب.

104 - وأشار إلى أن المجتمع الدولي شهد عددا من الإنجازات في مكافحة الإرهاب، ولديه الآن أدوات أكثر بكثير مما كان عليه الحال قبل 20 عاما، عندما اتخذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001). غير أن التهديد الذي يشكله الإرهابيون لا يزال قائما، كما يتضح من الهجوم الإرهابي الأخير في مطار كابول في أفغانستان. ويجب أن تستند الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب إلى تقييم شامل للتهديدات الإرهابية المتغيرة باستمرار وإلى تدابير لمعالجة أسبابها الجذرية.

105 - وتابع قائلاً إن التكنولوجيات الجديدة، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يُساء استخدامها من قِبَل الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، لكن يجري أيضاً تسخيرها لمواجهة هذا النشاط من قِبَل سلطات مكافحة الإرهاب وأصحاب المصلحة المعنيين. وأكد اهتمام جمهورية كوريا بالمشاركة في المبادرات التي تتصدى لهذه التهديدات، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تؤدي منصة الاتصال والتعلم، وهي أداة إلكترونية لبناء القدرات والتواصل أطلقها مؤخرا مكتب مكافحة الإرهاب، إلى النهوض بجهود المكتب في مجال بناء القدرات والاضطلاع بدور كمركز لأصحاب المصلحة في هذا المجال.

106 - وأكد ضرورة التعاون والتنسيق الدوليين. وأفاد بأن جمهورية كوريا تشارك بنشاط في المناقشات والأنشطة الرامية إلى تعزيز جهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها المجتمع الدولي، من خلال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتحالف الدولي لمواجهة داعش وغيرها. وهي لا تزال ملتزمة بالعمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

الدولية. واعتمد المشاركون مخططاً زمنياً للأنشطة المستقبلية تمهيداً لصياغة الاستراتيجية. واستضاف البلد بالتزامن مع ذلك ورشة عمل إقليمية بشأن تدابير معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، ولا سيما عن طريق تعزيز ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الأديان.

98 - وذكر أن الإمارات العربية المتحدة قدمت 58 مليون دولار إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للفترة 2016-2021 لدعم المبادرات العالمية لبناء قدرات الدول الأعضاء وبنيتها التحتية في مجال مكافحة الإرهاب. وهي طرف في أكثر من 15 صكاً إقليمياً ودولياً لمكافحة الإرهاب، ووضعت إطار عمل قانوني شامل لمكافحة الإرهاب والتصدي للخطاب المتطرف وللتحريض على العنف وازدراء الأديان. وختاماً، أعرب عن أمل وفد بلده في قيام الدول الأعضاء بوضع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في صيغتها النهائية.

99 - السيد الزناتي (تونس): قال إن تونس تدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وتظل ملتزمة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف. وأضاف أن بلده سعى، في إطار عضويته في مجلس الأمن ومن خلال ترؤسه للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) (لجنة مكافحة الإرهاب)، إلى تنسيق جهود تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما في خضم التحديات الناشئة عن الجائحة. وذكر أن حكومته تشارك بنشاط في مختلف المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية.

100 - وأفاد بأن حكومته سنت في عام 2015 قانوناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتسق مع المعايير الدولية، بما في ذلك ضمانات حقوق الإنسان، وينطوي على أحكام إجرائية مضبوطة وتعريفات دقيقة للجرائم الإرهابية وتدابير لحماية الضحايا. وتجري حالياً مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وتحسينها مع التركيز على مشاورات المجتمع المدني والمخاطر الناشئة.

101 - وأكد أنه ينبغي للدول عند التصدي للإرهاب والتطرف العنيف أن تولي العناية الواجبة لأسبابهما الجذرية، بما في ذلك النزاعات الممتدة والاحتلال. وينبغي لها أن تتبع نهجاً وقائياً واستباقياً يقوم على الاعتدال وقدرة المجتمعات على الصمود والسلام والتسامح وسيادة القانون. وينبغي لأي خطة تعافٍ جامع ومستدام من الجائحة أن تتضمن إجراءات لإنهاء التمييز والفقر، وتعزيز المساواة بين الدول، وبناء التضامن بين شعوبها.

الذي يواجه المجتمع الدولي. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن توحد جهودها وأن تتعاون بفعالية في مكافحة الإرهاب لضمان إلقاء القبض على المسؤولين عن أعمال الإرهاب وتقديمهم إلى العدالة أو تسليمهم، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

112 - وأكدت أن موريتانيا تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد اعتمدت نهجا متعدد الأبعاد للتعامل مع التطرف، من خلال العمل مع الشباب لتعزيز الاعتدال، والمجتمع المتناغم، وروح التسامح واحترام الآخرين. ودُعي فقهاء الإسلام في البلد إلى المساهمة في تحقيق هذه الغاية.

113 - وأشارت إلى أن القضاء على نزعة التطرف أصبح هو شعار المرحلة، ويعزى الانخفاض في العنف الإسلامي المتطرف الذي لوحظ في السنوات الخمس الماضية إلى النهج الموريتاني، الذي يجمع بين حملة بطش تشنها قوات الأمن طردت الجهاديين من البلد، ونهج أكثر ليونة في مكافحة التطرف العنيف. وقد تكون الحوارات التي أجريت في عام 2011 بين المتطرفين المسجونين والفقهاء المسلمين المعتدلين مثالا يحتذى به للبلدان المجاورة.

114 - وأضافت أن حواراً واسع النطاق أُجري بمشاركة العديد من قطاعات الدولة والمجتمع المدني ابتداء من عام 2008، بهدف صياغة سياسات لمكافحة الإرهاب والتهديدات المتصلة به بجميع أشكالها مكافحة فعالة. ويشمل ذلك التعاون بين موريتانيا وشركائها على أساس قيمتي السلام والأمن المتبادلتين، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف الجاري لقوات الدفاع والأمن في البلد مع التطورات الجديدة.

115 - وتابعت تقول إن حكومتها، سعياً منها للتصدي للتهديد الإرهابي الذي يؤثر على منطقة الساحل بأسرها، عززت إطارها القانوني المحلي وأنشأت آلية إدارية تمكن السلطات المختصة من التجميد الفوري للأموال والممتلكات المالية والموارد الاقتصادية للإرهابيين أو الكيانات الإرهابية المدرجة في القوائم الوطنية أو الدولية، وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان.

116 - ومضت تقول إن موريتانيا عملت على وضع استراتيجية فعالة وكفؤة لمكافحة الإرهاب ومختلف أشكال التطرف من خلال نهج شامل يراعي الجوانب الأمنية والحوار الديني والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، من أجل تحييد الإرهاب وقطع مصادر تمويله، مع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان. وهذه الاستراتيجية، التي

107 - وواصل كلامه قائلاً إنه ينبغي أن تكون حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني في صميم جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، التي ينبغي عدم التذرع بها لتبرير انتهاك حقوق الإنسان. وينبغي السعي إلى أن تشارك المرأة في بذل وقيادة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. وينبغي أيضاً تشجيع الشراكات مع المجتمع المدني عند تصميم وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

108 - السيد محمد (السودان): قال إن الإرهابيين يستغلون الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 لتجنيد الأتباع ونشر الخوف والانقسامات. وتتطلب مواجهة الجائحة والإرهاب أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز التضامن والتعددية. وفي أعقاب ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 في السودان، اتخذت حكومته خطوات هامة لمكافحة الإرهاب وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن امتنان حكومته إزاء الدعم المقدم من مكتب مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية.

109 - وأوضح أن استراتيجية السودان لمكافحة الإرهاب بُنيت على الشراكة الذكية بين الحكومة وقطاعات المجتمع المدني بأكمله، مع التركيز على الحوار؛ ومنع نشوب النزاعات؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ وتمكين النساء والشباب؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتشجيع التعليم وبناء القدرات وتوفير فرص العمل والاتصالات الاستراتيجية، ولا سيما من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

110 - وأفاد بأن الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف ينبغي ألا تركز على الحل الأمني والعسكرية وحدها. بل ينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة الجذور العميقة للمشكلة، لا سيما عن طريق مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب، ودعم إعادة الإعمار في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا. ومن أجل تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي والدولي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تحتاج السلطات الوطنية إلى الدعم التقني وبناء القدرات بروح من الاحترام المتبادل، وهو أمر ينبغي ألا ينتقص من المسؤولية الوطنية. وأكد أن السودان سيواصل مكافحة الإرهاب وفقاً لالتزاماته الدولية وامتثالاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

111 - السيدة ساو (موريتانيا): قالت إن الإرهاب أصبح أكبر مشكلة أمنية تواجهها الدول في القرن الحادي والعشرين وهو التحدي الرئيسي

نهجها الشامل مكافحة الفكر المتطرف والجريمة المنظمة، وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، واتخاذ إجراءات ميدانية حازمة. وتشمل المجالات ذات الأولوية ضمان إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم، وتأمين الحدود، وتبادل المعلومات والمهارات، ومنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والتصدي للجرائم السيبرانية والجرائم المتصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن تعريف للإرهاب.

120 - السيد موسايف (أذربيجان): قال إن الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، ولتتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وكثيراً ما يكون الإرهاب مدفوعاً بالتعصب والتطرف والنزعة الانفصالية العنيفة والأفكار التي تغذيها الكراهية والأيدولوجية العنصرية، ومصحوباً بعمليات التضليل الواسعة النطاق في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. ويستفيد الإرهابيون أيضاً من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والممتلكات الثقافية، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وإساءة استعمال المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الساعية إلى الربح والمنظمات الخيرية.

121 - وتابع قائلاً إن الأعمال الإرهابية المرتكبة في سياق النزاعات المسلحة يمكن أن ترقى إلى مصاف جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، مما يستتبع المسؤولية الجنائية الفردية ويخول الدول اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني لتأكيد الولاية القضائية الجنائية على الجرائم التي يرتكبها مواطنوها في الخارج. وأكد أنه يجب عدم منح مرتكبي الأعمال الإرهابية أي عفو أو أي شكل آخر من أشكال الإفراج المبكر. وبالمثل، لا يمكن التسامح مع حماية الإرهابيين وتمجيدهم.

122 - وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 291/75 المتعلق بالاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على سبيل الأولوية وبحسن نية ومن خلال التعاون والشراكة والنضام بحق على الصعيد الدولي.

123 - وقال إن وفد بلده يرفض رفضاً قاطعاً ادعاءات أرمينيا الزائفة وغير المسؤولة الواردة في تقرير الأمين العام (A/76/201)، الفقرتان 8 و 9) وفي البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا في اليوم السابق في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والتي يتمثل الغرض منها في تضليل المجتمع الدولي، وإخفاء جرائم أرمينيا الإرهابية وما يتصل بها

اعتمدت في مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد في حزيران/يونيه 2020 في نواكشوط، تستحق دعم المجتمع الدولي. وأشارت إلى أن استراتيجية بلدها لمكافحة الإرهاب مصممة للأجل الطويل، لأن مكافحة الإرهاب هي أيضاً مسعى طويل الأجل. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته موريتانيا، فإنها لا تزال تواجه خطراً وشيكاً، بسبب تأثير الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

117 - السيدة الشروقي (البحرين): قالت إن البحرين تبوأَت المرتبة الأولى عربياً والثانية على مستوى دول الشرق الأوسط من حيث الدول الأقل خطورة إزاء جريمة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وذلك وفقاً لتصنيفات مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال الصادر خلال عام 2021. وأحرزت حكومتها تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وهي تعمل على تنسيق جهودها الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب وتمويل الإرهاب. وقد أنشئت لجنة رفيعة المستوى برئاسة وزير الداخلية لتقييم المخاطر وصياغة السياسات. وتضطلع إدارة التحريات المالية تحت مظلة وزارة الداخلية بمهمة تلقي بلاغات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإحالتها إلى الأجهزة الأمنية. وأكدت أن البحرين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهي مقتنعة بالحاجة إلى استجابة قوية، ولا تزال ملتزمة بالتعاون مع حلفائها لهذا الغرض.

118 - السيد التميمي (العراق): قال إن داعش عمل على تكرار محاولاته لزراعة الأمن والاستقرار في العراق من خلال استهداف منشآت الدولة وقتل المدنيين وارتكاب أعمال تعذيب بشعة لا تمت للإنسانية بصلة. وأشار إلى أن إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش يشهد على تصميم حكومته على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء نهائياً على الإرهاب، ولا سيما داعش. وأكد أن العراق يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويحظر دستوره جميع الكيانات التي تتبنى العنف والإرهاب والتكفير وخطاب الكراهية. وأعرب عن أمل حكومته في تعزيز تعاونها الأمني والاستخباري الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية. وهي تعمل، على سبيل المثال، عن كثب مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملاً بقراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015)، وتعرب عن امتنانها لمكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لما يقدمانه من مساعدة في جهود بناء القدرات.

119 - واستطرد قائلاً إن استراتيجية العراق الوطنية لمكافحة الإرهاب تتسق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويشمل

- 129 - واختتم كلامه قائلاً إن أذربيجان ستواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من الأنشطة الإرهابية داخل أراضيها المعترف بها دولياً ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الإرهابية.
- 130 - السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية): قال إن وفد بلده يدين بشكل قاطع الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كان مكان ارتكابه ووقت ارتكابه ومرتكبه، ويعرب عن تضامنه مع ضحايا الإرهاب. ويشكل الإرهاب تهديداً خطيراً للبشرية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبغض النظر عن أصوله أو ذرائعه أو دوافعه، يجب أن يُقَابَل بسياسة عدم التسامح مطلقاً. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للأعمال الإرهابية. ويجب محاسبة منظري هذه الأعمال ومرتكبيها والشركاء فيها وداعميها مالياً. وأكد أن الإرهاب نشاط إجرامي ينبغي ألا يُربط بأي جنسية أو دين أو حضارة أو جماعة إثنية.
- 131 - ومضى يقول إنه يجب على جميع البلدان أن تتسوق جهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. ويمثل التعاون المشترك، لا الإجراءات الانفرادية، السبيل الأفضل لمكافحة الإرهاب بنجاح، لأن التجربة تبين أنه لا يمكن لأي بلد، مهما كان كبيراً وقوياً، أن يقضي على الإرهاب دون مساعدة دول أخرى.
- 132 - وأكد أن الأعمال الإرهابية في جميع مناطق أفريقيا تشكل تهديداً واضحاً وحاضراً لاستقرار القارة وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. وقد حدثت زيادة حادة في عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن من جانب الجماعات الإرهابية بهدف الحصول على فدية أو تنازلات سياسية. وقال إن وفد بلده يدين إدانة قاطعة تمويل الإرهاب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء من خلال التمويل أو توريد الأسلحة أو التدريب. وتُشكّل أعمال القرصنة العديدة والمستمرة في خليج غينيا مدعاة للقلق ويمكن أن ترقى إلى مستوى الإرهاب البحري.
- 133 - وتابع قائلاً إن وفد بلده، اقتناعاً منه بأن المجتمع الدولي يجب أن يسعى جاهداً لتحسين التعاون والحفاظ على معايير موحدة، يرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75 بشأن الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبالمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب. وأعرب عن تقدير وفد بلده للشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى ورحب بإعلان وخطة عمل مدريد بشأن تعزيز النظام القانوني المناهض للإرهاب في غرب ووسط أفريقيا.
- من جرائم، وتبرير الخسائر الفادحة التي تكبدتها قواتها المسلحة وتشكيلاتها الإرهابية والمرترقة في ساحة المعركة. ورأى أن هذه الافتراءات إهانة لذكرى الآلاف من العسكريين والمدنيين الأذربيجانيين الذين ضحوا بأرواحهم من أجل تحرير وطنهم من المعتدين والإرهابيين.
- 124 - وأفاد بأن أرمينيا لها سجل عريق في دعم إرهاب الدولة على الصعيد الوطني. فمنذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ارتكبت أرمينيا وعدد من المنظمات الإرهابية الأرمينية العديد من الهجمات الإرهابية ضد أذربيجان، مما أودى بحياة الآلاف من المواطنين الأذربيجانيين، كوسيلة لتحقيق مطالب بالأراضي لا أساس لها وغير قانونية وكأسلوب للقتال.
- 125 - وأكد أن أراضي أذربيجان التي كانت تحتلها أرمينيا سابقاً تشكل مثالا واضحا على العسكرة الثقيلة لقوات الاحتلال الأرمينية والتدخل بينها وبين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وأظهرت الأدلة التي تم جمعها قبل القتال وأثناءه بين أيلول/سبتمبر وتششرين الثاني/نوفمبر 2020 أن أرمينيا جندت مقاتلين إرهابيين أجانب ومرترقة من أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، وأن الطيران المدني استخدم لنقل هؤلاء الأشخاص والأسلحة إلى منطقة النزاع، في انتهاك للقانون الدولي.
- 126 - وأردف قائلاً إن الشتات الأرميني، الذي يعمل تحت ستار منظمات خيرية ومنظمات غير حكومية، شارك في تيسير عملية التجنيد والنقل وفي جمع الأموال وجمع الوسائل المادية الأخرى لتمويل الأنشطة الإرهابية ضد أذربيجان ودعم العدوان عليها.
- 127 - وقال إن الحرب التي استمرت 44 يوماً أسفرت عن تحرير أراضي أذربيجان بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً من الاحتلال. وخضع عدد من الرعايا الأجانب للمساءلة عن مشاركتهم في الأنشطة الإرهابية وأنشطة المرترقة الموجهة ضد أذربيجان.
- 128 - وذكر أن أرمينيا قامت، بعد الوقف الرسمي للأنشطة العسكرية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بنشر مجموعة تخريرية في أذربيجان لأغراض إرهابية. وتسببت سلسلة من الهجمات التي ارتكبتها تلك المجموعة في وقوع إصابات بين أفراد الخدمة والمدنيين الأذربيجانيين. وفي أعقاب عملية لمكافحة الإرهاب اشترك في تنفيذها جهاز أمن الدولة ووزارة الدفاع الأذربيجانية، أُلقي القبض على أفراد هذه المجموعة وقدموا إلى العدالة، وفقاً للتشريعات الوطنية والقانون الدولي.

138 - وذكر أن ممثلاً لأوكرانيا أشار في اليوم السابق إلى منافذ إعلامية روسية بوصفها منظمات إرهابية. وقد اضطر المتحدث باسم الأمين العام نفسه إلى تصحيح هذا التصريح. فالمسؤولون الأوكرانيون يستخدمون كلمة "الإرهاب" يساراً ويمينا لأغراض دعائية. ومن المخجل أن نسمع ممثلي أوكرانيا يهرفون بهذا الهراء.

139 - السيد كنيانزيان (أرمينيا): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان مثال نموذجي على خطاب الكراهية الذي توصف فيه أمة بأكملها بأنها إرهابية. فممثل أذربيجان لا يكف عن تكرار الروايات الكاذبة عن النزاع في ناغورنو - كاراباخ في محاولة لاختطاف عمل اللجنة وصرف انتباهها عن الأدلة الدامغة على أن أذربيجان أصبحت راعية للإرهاب الدولي. ومن الحقائق الراسخة أن الآلاف من الإرهابيين من جبهة النصر ولواء السلطان مراد وفرقة حمزة وغيرها من المنظمات الإرهابية تنشط في أذربيجان ومنطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ.

140 - وأشار إلى أن قيام أذربيجان بتجنيد ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد اعترفت به رسمياً عدة حكومات، بما في ذلك أعضاء دائمون في مجلس الأمن، وعدد من وكالات إنفاذ القانون، وجرى الإبلاغ عنه وتوثيقه على نطاق واسع من قبل مراقبين مستقلين على الأرض وفي وسائل الإعلام الدولية. وأضاف أن الفريق العامل المعنى باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أعرب عن بالغ قلقه إزاء التجنيد والنقل على نطاق واسع لمرتزقة أجنبية يُزعم انتماءهم إلى جماعات مسلحة ولأفراد اتهموا، في بعض الحالات، بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال النزاع في سوريا.

141 - ومضى يقول إن العنف المرتكب ضد الأقليات الإثنية والدينية في سوريا قد تم تصديره إلى المنطقة الواقعة فيها بلده وهو يشمل استخدام أسلوب داعش في قطع الرؤوس والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية لأسرى الحرب والرهائن المدنيين. وفي أذربيجان، وجد الإرهابيون الدوليون بيئة مواتية لممارساتهم وأيديولوجيتهم العنيفة، كما يتضح من تلقين المجتمع الأذربيجاني منذ عقود الكراهية المعادية للأرمن، وتمجيد مرتكبي جرائم الكراهية ضد الأرمن، وتجريد أمة بأكملها من إنسانيتها على أساس هويتها. وكان الشعور السائد بالإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأرمن، الذي يُزرع في المجتمع الأذربيجاني بدءاً من سن المدرسة، بمثابة إشارة للإرهابيين لارتكاب جرائم بشعة خلال العدوان المخطط له مسبقاً ضد شعب آرتساخ،

134 - وأفاد بأن وفد بلده يدعو إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل صياغة استجابة منظمة مشتركة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره من جانب المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، اقترح رئيس غينيا الاستوائية، في بيانه أمام الجمعية العامة في 24 أيلول/سبتمبر 2021، عقد مناسبة دولية للمعالجة العميقة للأنشطة الإرهابية وأنشطة المرتزقة والقرصنة البحرية. ويجب أن تحترم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب سيادة البلدان المعنية، وأن تخضع للدور القيادي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وأن تتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

135 - السيد المويزي (الكويت): قال إن بلده يدين الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما ومظاهرهما، أياً كان مبررهما. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. ويجب على الحكومات أن تتعاون في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن تعمل على وضع تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر؛ وتعزيز التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة والتعايش السلمي؛ وكفالة احترام الرموز الدينية والمواقع المقدسة. وعلى الصعيد المحلي، اعتمدت حكومته مجموعة من التدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الإشارة بوجه خاص إلى قطاع التأمين وإعادة التأمين.

136 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باختتام الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأشار إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسره، وتعزيز مقاضاة الإرهابيين، وبناء القدرات، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وأكد أن الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية لديها دور هام تضطلع به في مكافحة الإرهاب؛ وخلص إلى القول إنه لا يمكن في نهاية المطاف القضاء على المشكلة إلا من خلال خطة شاملة تضم جميع الدول الأعضاء.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

137 - السيد ميخائيلوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد أوكرانيا أساء مرة أخرى استخدام منبر اللجنة السادسة للغمز وتقديم ادعاءات كاذبة. وسيكون من الأفضل لنظام كييف أن يكف عن قتل مواطنيه في منطقة دونباس.

يحتضرون أو أسرى. ويشبه الاحتفال بهذه الصور المهينة دعاية الحقبة النازية ويعكس في نهاية المطاف أقصى مستوى من تغذية نزعة التطرف والكراهية في أذربيجان.

146 - السيد زلينكو (أوكرانيا): قال إن الاتحاد الروسي يكرر رواياته المتلاعبة والمزيفة بشأن الحالة في أوكرانيا. فقد مرت أوكرانيا في عام 2014 بتجربة مأساوية تعلمت منها حقيقة الإرهاب الذي تديره جهات أجنبية. والعنصر الإرهابي في الحرب الهجينة غير المعلنة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا واضح وأصبح روتيناً يومياً في مناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، حيث أنشأ محركو الدمى في الكرملين تنظيمين إرهابيين هما جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية المزعومتين. وتتشط قوات إرهابية قوية في دونباس، وهي نابعة إلى حد كبير من روسيا، التي أنشأت مراكز تجنيد ومعسكرات تدريب في شبه جزيرة القرم المحتلة وأجزاء معينة من دونباس، وكذلك في روستوف ومناطق أخرى من الاتحاد الروسي. وتواصل روسيا إرسال الأسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوكرانيا عبر أجزاء خارجة عن السيطرة من الحدود بين دولتي أوكرانيا وروسيا. وأضاف أن حكومته تزود المجتمع الدولي بانتظام بأدلة مستقيضة لا يمكن دحضها على التورط المباشر لروسيا ووكالاتها الحكومية ومسؤوليها في تمويل ورعاية وتنسيق الجماعات الإرهابية التي ارتكبت جرائم لا حصر لها. غير أن الاتحاد الروسي يواصل إنكار هذه الحقائق ويحاول صرف الانتباه عن نفسه بإلقاء اللوم على الآخرين بشأن نفس التكتيكات، أي الحرب بالوكالة، التي ينتهجها في أوكرانيا.

147 - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الروسي ينتهك الالتزامات المتعهد بها وفقاً لعدد من الصكوك الدولية الملزمة قانوناً لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتاً، تسيء الدولة المعتدية إلى مصداقية الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال توجيه اتهامات زائفة بأنشطة إرهابية وإصدار أحكام عقابية بحق أبرياء بصورة غير مشروعة. واختارت سلطات الاحتلال الروسية تلفيق ما يسمى بقضايا حزب التحرير ضد النشطاء والصحفيين القرم ممن لا صلة لهم بأي جريمة محددة. ومنذ عام 2014، تستخدم روسيا قوانينها المتعلقة بمكافحة الإرهاب بغرض الضغط المنتظم على تثار القرم، وتمارس القمع المستمر على أسس دينية وإثنية وسياسية. ويجب مساءلة الدول

بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، واستخدام أسلوب داعش في التعذيب، وتشويه جثث الجنود القتلى.

142 - وذكر أنه بينما كان المجتمع الدولي يركز على مواجهة جائحة كوفيد-19 وعلى ما يبذله من جهود للتعافي، اختارت أذربيجان اللجوء إلى الفظائع الجماعية والحرب والدمار والنقل غير المسؤول والمتهور للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى المنطقة. وقد قدمت البعثة الدائمة لأرمينيا تقارير إلى مجلس الأمن والأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بمكافحة الإرهاب تحتوي على معلومات شاملة، تتضمن حتى المرتبات والاستحقاقات الأخرى التي تقدمها أذربيجان لهؤلاء الأشخاص.

143 - وأفاد بأن اثنين من هؤلاء الإرهابيين، وهما محراب محمد الشخيري ويوسف العبد الحجي، قد احتُجزا وأُتهما بالإرهاب الدولي والقيام بأنشطة المرتزقة، وبارتكاب جرائم خطيرة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الشروع في القتل والاعتداء على سكان مدنيين. وفي 4 أيار/مايو 2021، أذنتها محكمة في منطقة سيونيك بالإرهاب الدولي وحكمت عليهما بالسجن مدى الحياة. وترد معلومات في هذا الصدد في تقرير الأمين العام، الذي رفضته أذربيجان. وتحت ضغط الأدلة التي تم التحقق منها دولياً على تحويل أذربيجان أراضيها إلى ملاذ آمن للإرهابيين، انخرطت أذربيجان في توجيه ادعاءات عكسية ضد أرمينيا تقنقر إلى أي مصدر مستقل موثوق به، في محاولة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن أعمالها الإجرامية. كما عرضت أذربيجان للخطر مئات المواطنين من 23 دولة عضواً في الأمم المتحدة، وصفوا بأنهم "مرتزقة أجنبي" و "مقاتلون إرهابيون" استناداً فقط إلى هويتهم الأرمينية.

144 - وتابع قائلاً إن ما أشار إليه ممثل أذربيجان بأنه نشاط لمكافحة الإرهاب يشكل انتهاكاً صارخاً للبيان الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وقد أدى إلى احتلال عدة قرى في منطقة حضروت في ناغورنو - كاراباخ وإلى التطهير العرقي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. أما عن الإجراءات الجنائية التي اتخذت ضد أسرى الحرب الأرمن الأسرى، والتي أجريت في جو من كراهية الأرمن والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية للأسرى برعاية الدولة، فهي تستهزئ بسيادة القانون والعدالة وتتجاهل نداءات المجتمع الدولي بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع أسرى الحرب والمحتجزين.

145 - واختتم كلامه قائلاً إن أبشع مثال على تجريد الأشخاص ذوي الأصل الإثني الأرميني من إنسانيتهم هو افتتاح ما يسمى بـ "حديقة الغنائم الحربية" في باكو، التي تعرض مجسّمات شمعية لجنود أرمن

والأطفال. وأظهرت حكومات أرمينيا المتعاقبة باستمرار تضامنها مع مرتكبي الأعمال الإرهابية. وترد أدلة دامغة على مسؤولية أرمينيا عن الأنشطة الإرهابية واستخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتبقة ضد أذربيجان في العديد من وثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك التقريران A/66/796-S/2012/308 و A/75/625-S/2020/1161.

152 - السيد كنيانزيان (أرمينيا): قال إن ممثل أذربيجان قام بمحاولة فاشلة لأن يعزو إلى أرمينيا أنشطة إرهابية ارتكبت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، قبل أن تصبح أرمينيا مستقلة في عام 1991. ولم تشر الوثائق التي وزعتها أذربيجان في الأمم المتحدة إلى مصدر واحد مستقل وموثوق به لإثبات ادعاءاتها. ومعظم الإشارات الواردة في تلك الوثائق هي تأكيدات غير مثبتة من مصادر في أذربيجان أو من مؤيديها الخارجيين. وعلاوة على ذلك، تكشف هذه الوثائق عن معلومات شخصية محدّدة للهوية تتعلق بأفراد وصفوا، دون أي دليل، بأنهم إرهابيون أو مرتبقة. وينبغي مساءلة أذربيجان عن محاولاتها نشر خطاب الكراهية المعادي للأرمن في الأمم المتحدة.

153 - السيد موساييف (أذربيجان): ذكر أن الأقوال والتعليقات الكاذبة التي أدلى بها ممثل أرمينيا تشكل إساءة استعمال واضحة لمنبر الأمم المتحدة وللإجراءات الديمقراطية لمناقشة البنود المدرجة في جدول أعماله. وفي شباط/فبراير 2021، أصدرت منصة تويتر لخدمات التواصل الاجتماعي نشرة صحفية تفيد بقيامها، من أجل منع نشر الأخبار الزائفة والروايات الكاذبة، بالتحقيق بشأن 35 حسابا لها صلات بحكومة أرمينيا وإزالتها، بموجب السياسة التي تتبعها المنصة تجاه التلاعب. ويجب على المجتمع الدولي أن يحاسب أرمينيا على الحرب التي شنتها والمعاناة التي لحقت بشعب أذربيجان لغرض وحيد هو السعي إلى تحقيق مطالب بالأراضي غير مشروعة تستند إلى روايات تاريخية ملفقة وتحيزات عنصرية.

رُفعت الجلسة الساعة 18:20.

المسؤولة عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو تمويلها أو دعمها بأي شكل آخر. ويجب على روسيا أن توقف عدوانها المسلح على أوكرانيا واحتلالها للأراضي الأوكرانية. ويجب ألا يقتصر الأمر على إدانة الإرهاب العابر للحدود الوطنية، بل يجب التصدي له والمعاقبة عليه بطريقة فعالة.

148 - السيد موساييف (أذربيجان): قال إن ممثل أرمينيا أظهر مرة أخرى التصور المشوه للترامات ذلك البلد بموجب القانون الدولي. فما يسمى بـ "ناغورنو - كاراباخ" لم يعد موجودا منذ فترة طويلة كوحدة إدارية وإقليمية، ولذلك ليس من المنطقي الإشارة إلى "العدوان الذي ترتكبه أذربيجان" ضد كيان غير موجود. وقد تم إنشاء منطقتي كاراباخ وشرق زانغيزور الاقتصادييتين في أذربيجان بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 7 تموز/يوليه 2021.

149 - وأضاف أن أذربيجان، في إطار ردها على الهجمات المسلحة ضد سكانها المدنيين وقواتها المسلحة، استخدمت القوة المضادة لإنهاء احتلال أراضيها وحماية شعبها والسماح لأكثر من 700 000 من المشردين داخليا بالعودة إلى ديارهم. وقد تصرف حصارا على أراضيها السيادية، في امتثال تام للقانون الدولي. ولا جدال في مشروعيتها لجوئها إلى الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي العرفي.

150 - ومضى يقول إن أذربيجان ذكرت في التقرير القانوني الشامل الموجه إلى الأمين العام في عام 2008 أنه إذا وضعت جمهورية أرمينيا حدا سريعا لاحتلال أراضي أذربيجان خلال فترة سريان وقف إطلاق النار، وقبل أن تختار جمهورية أذربيجان الاحتجاج مجددا بحقها في الدفاع عن النفس، فلن يكون هناك أي أساس لأي استئناف فعلي للأعمال العدائية (A/63/662-S/2008/812، المرفق، الفقرة 28). وقد تجاهلت أرمينيا هذه الرسالة الواضحة ولا يجوز لها إلا أن تلوم نفسها على سوء التقدير هذا وعلى إيمانها بالإفلات من العقاب بلا نهاية.

151 - وذكر أن أرمينيا والشتات الأرمني دعما وشجعا الإرهاب الدولي في الماضي. ففي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ارتكبت المنظمات الإرهابية الأرمينية أكثر من 200 عمل إرهابي في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 70 شخصا وإصابة أكثر من 500 شخص. ومنذ نهاية الثمانينيات، نفذت أرمينيا ومختلف المنظمات الإرهابية الخاضعة لتوجيهها وسيطرتها العديد من الهجمات الإرهابية ضد أذربيجان، راح ضحيتها أكثر من 2 000 من مواطنيها، أغلبهم من النساء والمسنين